

أسلحة الرعب:

إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية^(*)

عبد الوهاب القصاب

باحث عراقي في التاريخ العسكري.

الإنسانية ست سمات رئيسية تشترك هذه الأسلحة بها، أولاً أنها أكثر الأسلحة لا إنسانية بين جميع الأسلحة لأنها صممت بهدف نشر الرعب وإحداث التدمير في آن وأنها تستطيع أن توقع تدميراً أكبر كثيراً من أي سلاح تقليدي، سواء أكانت في أيدي دول أم في أيدي فاعلين من غير ذوي صفة الدولة (منظمات مقاتلة سرية)، كما أن تأثيرها أطول من الأسلحة الأخرى زمناً وأكثر منها عشوائية. ثم تمضي المناقشة لتظهر أن امتلاك دولة ما هذه الأسلحة، وبالأخص النووية منها، يجعل جميع الآخرين يطمحون إلى امتلاكها، وما دامت هذه الأسلحة موجودة في ترسانة دول، فإن هنالك مجازفة عالية بأنها ستستخدم يوماً ما عمداً أو نتيجة حادث، وفي أي من الحالتين ستكون النتائج كارثية.

ومع عدم إغفال تلاشي التهديد بانتهاء الحرب الباردة، فإن مخزونات الدول من هذه الأسلحة ستبقى عالية

الكتاب تقرير أعدته اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل (WMDC)، وهو يتألف من ثمانية فصول وملحقين وثبت وفهرست، كما أوردت في صدره المصطلحات والمختصرات.

يبتدىء الكتاب بمقدمة من رئيس اللجنة الدكتور هانس بليكس مستعرضاً الفكرة التي كانت خلف إنشائها، ومشيداً بدور باعثي الفكرة الراحلة آن ليند، وزيرة خارجية السويد، ودهانابالا، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، ويستعرض في هذه المقدمة قصة نزع السلاح والهدف الذي ترمي إليه الجهود المبذولة في هذا الصدد، ويستعرض نوايا بعض الدول والقوى الدولية في هذا المجال.

يستعرض الكتاب في مقدمة تعريفية تحمل اسم الكتاب «أسلحة الرعب» الغاية التي تعمل اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل للوصول إليها؛ ويورد في مجال إلقاء الضوء على طبيعة هذه الأسلحة غير

(*) صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

ويمضي الفصل في تبيان الهدف من هذا التقرير، ماراً بالتحديات الرئيسية التي تقف في سبيل وصوله لهدف نزع السلاح، حيث يورد التحديات التالية:

● وجود الترسانة الحالية من أسلحة الدمار الشامل.

● وجود رغبة لدى دول أخرى في امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

● احتمال حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة.

وبهدف تقوية وتفعيل معاهدات نزع السلاح والتعاون للوصول إلى أهدافها ولكن بتفكير جديد وحيوي، يتوخى التقرير تقديم أفكار جديدة في هذا المجال تعتمد الأسس التالية:

● التوازن وعدم الانحياز والشمولية.

● أن يتم تخفيض أسلحة الدمار الشامل ومن ثم إنهاؤها بالسعي بكافة المقاييس ولكافة المراحل.

● ينبغي ألا تكون هنالك تسوية للوصول إلى هدف جعل أسلحة الدمار الشامل غير قانونية ولا شرعية.

● وأن هنالك العديد من المقترحات التي لم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها وما زالت صالحة للعمل.

● على الجميع أن يساهموا في هذا السعي..

ويعالج الفصل الثاني موضوع تحديات أسلحة الرعب، كما يسميها، والاستجابات بشأنها. وبعد أن يمر على التأثيرات المختلفة لهذه الأسلحة يعالج، الفصل طبيعة تهديدات أسلحة الدمار الشامل، ملخصاً أن لكل من أسلحة الدمار

ومنزدة بالخطر؛ فهنالك ٢٧٠٠٠ سلاح نووي في الخزين، منها ١٢٠٠٠ سلاح تقريباً في حالة الانفتاح الفعلي... ومن هنا فإن تجريم امتلاك كل من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية يجعل استخدامها الفعلي أمراً لا يمكن التفكير فيه، ومع ذلك فإن الانصياع والتحقق وفرض القواعد والإجراءات بوجود الإرادة يمكن أن تنتج تطبيقاً عملياً لهذه القواعد المانعة. ومع كل ذلك، فإن إنهاء وجود الأسلحة النووية ليس خارج قدرات العالم.

وخلصت المناقشة إلى أنه عبر العقد الأخير حصل فقدان جدي وخطير للزخم والتوجهات في مضاعفة جهد نزع السلاح. وقد اقترح معدو الكتاب جملة إجراءات ينبغي القيام بها لوقف وتحييد ما ورد انفاً وهي:

١. الاتفاق على المبادئ.

٢. تخفيض مخاطر الترسانات الحالية.

٣. منع الانتشار (١ - لا منظومات أسلحة جديدة، ٢ - لا مالكين جديداً).

٤. العمل على تجريم حيازة واستخدام كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ويناقش الكتاب في فصله الأول موضوع إعادة إحياء نزع السلاح مبتدئاً بتبيان الأسباب الداعية إلى أن تكون أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق واهتمام، ويعدد في هذا المجال تطور علم الكيمياء والثقافة الحياتية والأبعاد الصناعية لهذين التطورين ليس باتجاه استخدامها سلمياً بل وحتى تصنيع الأسلحة الكيميائية والاستخدام المخيف للفايروسات.

مئات الرؤوس النووية هي أكثر حتى مما لدى المملكة المتحدة، ويعتقد أن الكيان الصهيوني يمتلك كلاً من الأسلحة النووية الانشطارية (النووية) والاندماجية (الهيدروجينية)، وهو الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى معاهدة منع الانتشار النووي (NPT)، ولا توجد دولة أخرى في المنطقة مالكة للسلاح النووي. وهنالك تقارير ترى أن إيران لا تزال في المراحل الأولى من السعي نحو الامتلاك النووي، ويمر على سعي العراق السابق في هذا المجال وعلى هجوم الكيان الصهيوني على مفاعل تموز (أوزيراك) (١٩٨١)، ثم تدمير التحالف الدولي للمنشآت النووية العراقية عام ١٩٩١، ثم تدمير القدرة النووية العراقية نهائياً تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبعد أن يناقش الانتشار الكيميائي والبيولوجي في المنطقة، يعرج الفصل على وسائل الإيصال، موضحاً أن لدى الكيان الصهيوني برنامجاً مميزاً للصواريخ، وكذلك إيران التي تطور صواريخ ذات أمدية تبلغ أكثر من ١٠٠٠ كم.

وفي هذا المجال يشير التقرير إلى أن كلاً من مصر وسوريا تملك صواريخ ذات مدى أقصر (ربما يشير إلى صواريخ Scud-B التي في حوزة كل منهما منذ عهد الاتحاد السوفياتي السابق، وربما أمناً صيانتها وتطويرها ذاتياً)، وبين أن السعودية حصلت على بضعة صواريخ (حوالي ٥٠ صاروخاً) بالسبب متوسط المدى من الصين من طراز CSS-2 في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم. ويمر الفصل على التهديدات المنبثقة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، والخطورة المتأتية من

الشامل الثلاثة (النووية والبيولوجية والكيميائية) ثلاثة أصناف رئيسية من التهديد تكمن في:

- تهديدات منبعثة من أسلحة موجودة.
- تهديدات منبعثة من سرعة انتشارها إلى دول أخرى.
- تهديدات سببها احتمالية الحصول عليها من قبل الإرهابيين.

ويبدأ الفصل باستعراض التهديدات المنبثقة من الأسلحة النووية، مقدماً مخططاً بيانياً للترسانة النووية الموجودة، وملقياً الضوء على أن في الترسنة النووية الدولية حالياً حوالي ١٢٠٠٠ رأس نووي (رغم معاهدات التخفيض) موجودة في الخدمة الفعلية ومنظمة ميدانياً، وأن مجمل العدد مع الخزين يصل إلى حدود ٢٧٠٠٠ رأس نووي. ويقف كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على رأس الحائزين للأسلحة النووية المنفتحة عما يزيد عن ٥٠٠٠ رأس لكل منهما، وتليهما فرنسا والكيان الصهيوني والمملكة المتحدة والصين وباكستان ثم الهند، ونلاحظ هنا كيف أن الكيان الصهيوني يتفوق حتى على المملكة المتحدة والصين في عدد الرؤوس النووية المنفتحة ميدانياً.

ثم ينتقل إلى الدول الساعية لامتلاك السلاح النووي، يوضح خطورة الانتشار المتأنيه من زيادة احتمالية الاستخدام، مما سيهدد السلم والأمن الدوليين.

ويمر الفصل على الانتشار النووي في الشرق الأوسط، فيشير إلى أن الكيان الصهيوني وبحسب أكثر التخمينات غير الرسمية اعتماداً، يمتلك ترسانة نووية من

انتشارها، وإمكانية وصولها إلى أيدي الإرهابيين بوصفها الأسهل تحضيراً واستخداماً.

وفي معرض استعراض الاستجابات التقليدية للتهديدات بأسلحة الدمار الشامل، يصنفها الكتاب كما يلي:

- استجابات أحادية الجانب.
- استجابات ثنائية الجانب.
- استجابات متعددة الجوانب.
- استجابات إقليمية.
- استجابات على الصعيد العالمي (كونية).

وتدور هذه الاستجابات حول جدية العلاقة في التعامل مع الاتفاقات الدولية ذات الصلة بموضوع نزع هذه الأسلحة وتدميرها وعدم نشرها.

ويعرض الكتاب هذه الاستجابات للنقد، مبيناً عوامل الضعف في الاستجابات التقليدية، ويجملها بما يلي:

- فقدان الإجماع.
- الانسحاب من الفعل.
- تحقق غير كاف.
- عدم الانصياع للمعاهدات.
- غياب القدرة على فرض الانصياع.
- وبناقش الفصل الاستجابات الجديدة ويحصرها في كل من:

- مبادرة أمن الانتشار (PSI)

- قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ المتخذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

أما في مجال الإجراءات المضادة للانتشار، فيشير إلى الوسائل العسكرية،

وأولها الضربة الاستباقية الصهيونية على مفاعل تموز (أوزيراك) العراقي في حزيران/يونيو ١٩٨١ لإجهاض أو تأخير البرنامج النووي العراقي، وإلى الوسائل التعاهدية، مثل برنامج التخفيض التعاوني للتهديد (CTR) الذي قدمته الولايات المتحدة إلى الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفياتي السابق. ويؤكد التقرير أن في إمكان الدول ذات القدرة العسكرية الكافية اتخاذ خطوات أحادية الجانب ضد الدول التي تنفذ برامجاً لأسلحة الدمار الشامل ترى فيه تهديداً لأمنها، ولاشك في أن حالة كهذه تعتبر إخلالاً جدياً بالأمن والسلم الدوليين لأن إعطاء الإمكانية لأية دولة لأن تتصرف على هواها في ما تستشعره من تهديد لأمنها لا يعد إخلالاً بالعقد الدولي للأمن الجماعي فحسب، بل وإدخال للعالم في فوضى مدمرة تسببها إجراءات تقوم بها دول وليس أعمال يقوم بها إرهابيون.

وفي ختام هذا الفصل يقترح معدو التقرير ثلاثة إجراءات لضمان العمل الجماعي في هذا الصدد وهي:

- أن هنالك حاجة إلى تفعيل وتقوية مقاربات التعاون المتعدد الجوانب، نظراً إلى أنها تتمتع بالشرعية والتأثير حيال تهديدات أسلحة الدمار الشامل.

- وهنالك حاجة إلى إعادة بعث الشعور بالمسؤولية الجماعية بين الحكومات حيال قضايا التوصل إلى نزع السلاح، ومنع الانتشار، وأهداف مكافحة الإرهاب.

- وهنالك حاجة إلى أن يكون مجلس الأمن باعتباره ذا صلة بالدول الأعضاء، النقطة البؤرية للجهود العالمية في هذا المجال...

الأمنية من خلال معاهدة NPT.

● ثم يناقش أهمية السيطرة على الدورة الوقودية النووية من خلال السيطرة على تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم، متوصلاً إلى توصيتين في هذا المجال.

ويستمر الفصل في معالجة الشأن النووي من خلال إجراءات التخلص من النفايات النووية ومن خلال الترتيبات والقضايا الإقليمية الخاصة بهذه الأسلحة بإعلان بعض المناطق مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وينتقل التقرير إلى حالة منع الإرهاب النووي، ماراً بكيفية حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة من خلال إمكانية التصنيع أو التهريب بالاستفادة من اختلالات العملية الأمنية^٩ ومن هذا المجال قد يلجأ الإرهابيون إلى صنع القنابل البيولوجية، ما يستدعي تفعيل الإعلان الدولي لإخماد الإرهاب النووي المتخذ من قبل الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥.

وعند مناقشة قضية تخفيض تهديد الأسلحة النووية الموجودة، يتفحص معدو التقرير عدة قضايا متعلقة بهذا الأمر، منها الحاجة إلى إعادة فحص وتعديل العقيدة النووية من خلال دراسة العقائد التالية:

- الردع النووي.
- الاستخدام الأول والاستباق والمنع.
- الجاهزية للاستخدام.

ويتوصل إلى توصيات بهذا الصدد، ثم يعرض للانفتاح النووي والتخفيض المتبادل بين روسيا والولايات المتحدة، متوصلاً إلى توصية لكليهما باستئناف

وعند انتقال التقرير إلى الفصل الثالث، يتناول قضية الأسلحة النووية من ناحية الانتشار بالتفصيل (٤٨ صفحة)، وذلك في الموضوعات التالية:

● منع انتشار الأسلحة النووية التي سبق للكتاب أن بين انتشارها المرعب (١٧٠٠٠ رأس نووي لدى الدول الموقعة على معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) فقط، فما بالك بالدول غير الموقعة، ومنها الكيان الصهيوني).

● منع الانتشار من خلال معاهدة (NPT)، محللاً إياها مبيناً آلياتها ونقاط ضعفها وحالات عدم الانصياع، وانتهاك كل من العراق وليبيا وكوريا الشمالية وإيران لهذه المعاهدة. وبعد أن يستعرض بعض هذه الحالات، يفصل في موضوع كوريا الشمالية، متوصلاً إلى توصية تعكس وجهة نظر اللجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل (WMD)، التي أعدت التقرير، وتعكس التوصية ضرورة إيلاء قضية التحقق الجهد الذي تستحقه في موضوع الانتشار النووي، مع أهمية شمولها للجانبين البيولوجي والكيميائي أيضاً. وفي الحالة الإيرانية يستعرض التقرير جهود إيران في هذا المجال مقدماً ١١ عاملاً يراها مهمة وأساسية في مجال البحث عن حل فتبداً من أن سعي إيران لقضية التخصيب النووي سيفاقم الوضع الأمني في الشرق الأوسط ويزيده سوءاً، منتهياً بأن مع أن الكثير من الحكومات القوية (الولايات المتحدة) ووسائل الإعلام ناقدة للنظام الإيراني، فإنه لا يجوز أن يكون قلب النظام بالقوة الخارجية هدفاً من خلال محاصرة هذه البرامج النووية.

● ويعرج الفصل على الضمانات

المحادثات الثنائية حول الموضوع.

ويناقش التقرير قضية التخلص من النفايات النووية والمواد الانشطارية في الرؤوس النووية.

ويقترح التقرير فرض محددات جديدة على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ويختم الفصل بموضوع إنهاء كافة التجارب النووية.

ويناقش الفصل الرابع، الذي يقع في ١١ صفحة قضية الأسلحة البيولوجية.

ويناقش الفصل الخامس في ١١ صفحة أخرى الأسلحة الكيميائية.

ومن خلال ٩ صفحات يناقش الفصل وسائل الإيصال.

وإذا كانت الأسلحة الكيميائية والنووية معروفة، فإن وسائل الإيصال تحتاج إلى وقفة، حيث يبدأ الفصل بمقدمة عن وسائل الإيصال، مركزاً على ما يلي:

- الصواريخ الباليستية
- الصواريخ الطوافة (كروز)
- الطائرات
- الطائرات المسيّرة (بدون طيار)
- مركبات الإطلاق الفضائي

ويفرد هذا الفصل مجالاً لمنظومات الدفاع الصاروخي وتسليح الفضاء.

ويناقش الفصل السابع، الذي يقع في ١٠ صفحات، السيطرة على التصدير من خلال المساعدات الدولية والفاعلين غير الحكوميين.

ويقر الفصل الثامن والأخير حالات الانصياع والتحقق وفرض الإجراءات ودور الأمم المتحدة من خلال المعاهدات المحددة

والمحرمة لأسلحة الدمار الشامل مناقشاً كلاً من حالات الانصياع والتحقق وفرض الاجراءات ودور الامم المتحدة من خلال المعاهدات المحددة والمحرمة لأسلحة الدمار الشامل، مناقشاً كل حالة من الحالات السالفة الذكر وأبعادها، مستمداً الخبرة المتراكمة من تنفيذ الإجراءات على الصعيد الدولي، ناقداً إجراءاتها ونواقصها، متوصلاً إلى التوصيات الخاصة بها.

وفي مجال الملاحق والذيول يورد الكتاب ملحقاً يتضمن التوصيات الـ ٦٠ التي وضعها التقرير.

ثم يتضمن الملحق الثاني التحويل الممنوح للجنة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. وقد قامت اللجنة بممارسة عملها بالاستفادة من جهود نصف قرن صرفت في هذا المجال. ورئيس اللجنة بليكس شخصية دولية معروفة عملت في مجال السيطرة على الانتشار النووي من خلال ترؤسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للرقابة والتحقق والتفتيش (أنموفيك) (UNMOVIC) الخاصة بما أنه أسلحة دمار شامل في العراق.

بهذه المناسبة لابد من قراءة كتاب بليكس الخاص بنزع سلاح العراق، وهو الكتاب الذي صدرت ترجمته العربية عن مركز دراسات الوحدة العربية، حيث يبين الكثير من الجوانب التطبيقية والمعايير المزدوجة التي رافقت حالات الانصياع والتفتيش والتحقق المنفذة بمقياس واسع على العراق والتي امتدت فترة زمنية طويلة ناهزت ١٢ عاماً.

وبعد، فهذا كتاب جدير بالقراءة ومفيد في هذا المجال ■